أية عدالة ؟! وأية ديمقراطية ؟!

ناهض منير الريس

مع مرور الأيام وتوالي الأزمان تتجلى للأفهام قضايا ذات علاقة إشكالية بالمسألة الأزلية .. مسألة الفجوة بين النظري والعملي ، وبين المضمون والشكل ، وبين الغاية والوسيلة !

فلا أحد . على سبيل المثال . يجادل في قدسية مبدأ العدالة سواء داخل الوطن الواحد أو بين الدول بعضها وبعض داخل ما يدعونه المجتمع الدولي . ولكننا حين نريد وضع العدالة في حيز التطبيق يجب أن نطمئن إلى أن الجهاز الذي سيقيم هذه العدالة المقدسة هو جهاز نظيف طاهر وجدير بقدسية مبدأ العدالة . وإلا فلا شيء قد يصبح أضر بالعدالة وأخطر عليها من مدع عام فاسد أو محكمة مغرضة تتلاعب بها الأهواء إن الضرر الذي يحدث في تلك الحالة ضرر مزدوج : يصيب الأطراف البريئة صاحبة الحق عادة ، ويفسد ضمائر الناس ويشككهم في وجود العدالة .أي في المبدأ من أصله . كما أن إصدار حكم عادل من قبل محكمة عادلة يبقى حبرا على ورق لا قيمة له إذا لم تكن هناك جهة تنفيذية قوية وصارمة ومستقيمة تطبق الحكم العادل . ونقول من واقع تجربتنا الخاصة أكثر من ذلك : نقول إن التراخي في تنفيذ الأحكام يجعلها فاقدة الأثر فتصبح العدالة البطيئة ظلما!

لقد أثار قرار المدعي العام أوكامبو بالطلب من المحكمة الجنائية الدولية توقيف الرئيس السوداني عمر البشير واحدة من هذه الإشكاليات التي تحدثنا عنها . فبدلا من أن يمثل هذا المدعي العام ضمير المجتمع الإنساني ، إذا به يمثل مصالح الدول ذات المصلحة في تقسيم السودان وفي الاستيلاء على الثروات النفطية وغيرها هناك وبعبارة أوضح مصلحة

الولايات المتحدة أساسا التي أعلنت رسميا جهارا نهارا في الكونغرس على لسان وزير خارجيتها منذ عام ٢٠٠٢ أن سياستها في هذه المنطقة هي (إعادة تشكيل الشرق الأوسط بما يتناسب مع مصالح الولايات المتحدة) .
فهل يمكن فهم سياسات أمريكا وإسرائيل التي تعمل منهجيا لتشجيع انشقاق الجنوب عن الشمال ثم انشقاق دارفور في الغرب وانشقاق مناطق الشرق أيضا غير أنها سياسات مرسومة للتقسيم المرسوم؟ وهل يمكن فهم الدعوة لإلقاء القبض على عمر البشير غير أنها خطوة من خطوات (الفوضى الخلاقة) التي تحدثت بها كوندوليزا رايس
قبل بضع سنوات وهي تفسر مواقف أمريكا في المنطقة ؟
التشدق بعبارة العدالة إذن قد يعني عكس العدالة تماما وفق الحقائق السياسية التي تجلوها الأيام لمن كانت رؤيته السياسية واضحة غير مشوشة بالدعايات الأمريكية .
وعلى غرار ذلك أيضا نرى الالتباس الواضح حول عبارة الديمقراطية . ففي حين تحظى هذه العبارة بموافقة إجماعية من التيارات السياسية المتباينة في العالم ، بدءا بالعالم الرأسمالي ، والاتجاهات الليبرالية ، بل والشيوعيين الذين أطلقوا على أنظمتهم عبارة الديمقراطيات الشعبية ، فإننا ندهش من إشكاليتين تتعلق إحداهما باختلاف المفاهيم وتتعلق الثانية باختلاف التطبيقات العملية . فمفهوم الديمقراطية عند الأمريكيين يشتمل على أشياء ويتسع لأشياء ويضيق عن أشياء على خلاف الديمقراطية عند الأوروبيين . وديمقراطية الأنظمة الشيوعية لها معنى مختلف بالمرة عن معنى الديمقراطية الغربية . فإذا جئنا للتطبيقات والآليات رأينا كيف تختلف بدورها اختلافا مذهلا . وبينما كان النظام الملكي في عرف الديمقراطيين الأوائل يعني نقيض الديمقراطية ، إذا بنا نجد الملكية في بريطانيا تتعايش مع

الديمقراطية جنبا إلى جنب . وبينما أطلق الشيوعيون الأوائل على أنظمتهم وصف ديكتاتورية البروليتاريا إذا بالشيوعيين المتأخرين لا يرون بأسا في إطلاق وصف الديمقراطيات الشعبية وهم يقصدون بها المعنى ذاته أي ديكتاتورية البروليتاريا !

ويسترعي انتباهنا . نحن الفلسطينيين بخاصة . صورة الديمقراطية الأمريكية التي تمثل اللوبيات (جمع لوبي) في تطبيقها نوعا غامضا وخفيا من الديكتاتورية وإن كانت آثار ديكتاتوريته ظاهرة للعيان . ويتجلى ذلك في اللوبي اليهودي وعلى رأسه المنظمة المعروفة بإيباك. فهذه المنظمة الشهيرة لها شأنها بالتعاون مع غيرها من الجماعات اليهودية لا في تعيين الرؤساء الأمريكيين وحسب ولكن في تعيين أعضاء الكونغرس بمجلسيه أيضا . فقد تفتقت الديمقراطية الأمريكية في التطبيق عن اعتبار اللوبي جزءا من العملية السياسية في البلاد . ولم يجدوا أي غضاضة في أن تسير ظاهرة اللوبي جنبا إلى جنب مع الأحزاب ، مع أنه لا فرق جوهريا بين اللوبي وبين الحزب . فيما عدا أن اللوبي يمكن أن (يستوعب) رجالا من الأحزاب المختلفة وأن يهيمن عليهم جميعا ، وذلك ما لا يتاح لأي حزب . ومن يرصد هيمنة اللوبي اليهودي على الكونغرس بمجلسيه ، واستصداره منهما أكثر القرارات تطرفا في خدمة إسرائيل .. ومن رأى بالأمس القريب كيف زحف نحو الاجتماع السنوي لإيباك مرشحو الرئاسة بدءا بجون ماكين ومرورا ب كلينتون وانتهاء بباراك أوباما الذين فتحوا سوق المزايدة السياسية لصالح إسرائيل وسوق المناقصة على الكرامة وعلى الشرف بل وعلى الاستقلال ، يعرف كيف صارت الديمقراطية الأمريكية بأسرها ستارة رثة لحقيقة الديكتاتورية التي تمارسها هذه اللوبيات بحذق ودهاء عن طريق

أموالها وماكينات إعلامها وكنيسة الأحد التي أنشأتها ورعتها وحقنتها بالفكرة القائلة إن عودة المسيح تتوقف على قوة إسرائيل وتوسعها .

إن هذا مثل آخر من الأمثلة على أن الفكرة المجردة التي قد تعجب الجميع وتحظى بموافقة الجميع قد تنقلب إلى الضد تماما إذا لم تكن لها آلية تطبيق سامية بقدر سمو الفكرة نفسها !